

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

يعني اللتين فيمن أدى حقا واجبا عن غيره بغير إذنه ونوى الرجوع .  
والصحيح من المذهب الرجوع على ما تقدم في باب الضمان فكذا هنا .  
قال بن رجب ومنهم من رجح هنا عدم الرجوع لأن حفظها لم يكن متعينا بل كان مخيرا بينه  
وبين بيعها وحفظ ثمنها .  
وذكر بن أبي موسى أن الملتقط إذا أنفق غير متطوع بالنفقة فله الرجوع بها وإن كان  
محتسبا ففي الرجوع روايتان .  
قال في المستوعب إن كان بإذن حاكم فله الرجوع وإن أنفق بغير إذنه ولم يشهد بالرجوع  
فهو متطوع وإن أنفق محتسبا بها وأشهد على ذلك فهل يملك الرجوع على روايتين .  
قوله الثاني ما يخشى فسادة فيخير بين بيعه وأكله .  
يعني إذا استويا وإلا فعل الأخط كما تقدم .  
قال في الفروع وله أكل الحيوان وما يخشى فسادة بقيمته قاله أصحابنا .  
وقال في المغني يقتضي قول أصحابنا إن العروض لا تملك أنه لا يأكل ولكن يخير بين الصدقة  
وبين بيعه وذكر نسا يدل على ذلك انتهى .  
قال الحارثي ما لا يبقى .  
قال المصنف فيه والقاضي وابن عقيل يتخير بين بيعه وأكله كذا أوردوا مطلقا .  
وقيد أبو الخطاب بما بعد التعريف فإنه قال عرفه بقدر ما يخاف فسادة ثم هو بالخيار .  
قال وقوله بقدر ما يخاف فسادة وهم وإنما هو بقدر ما لا يخاف .  
قلت وتابع أبا الخطاب على هذه العبارة في المذهب والمستوعب والتلخيص وجماعة .  
ومشى على الصواب في الخلاصة فقال عرفه ما لم يخش فسادة